مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد،12 العدد 2 والصفحة 60– 74

التداعيات الاقتصادية لجائحة "كوفيد19" على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The economic repercussions of "Covid 19" pandemic on the sector of SME's

ط.د أسماء بولحبال*، أ.د ناصر شارفي

جامعة البليدة2، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/11/24؛ **تاريخ القبول**: 2021/06/13 تاريخ النشر 2021/12/31

ملخص: أثر تفشي جائحة "كوفيد19" على الصحة الانسانية، ما استوجب العمل بإجراءات الوقاية في العالم للحد من انتشار الفيروس، مما انعكس على ركود الاقتصاد العالمي. كما تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتداعيات الأزمة الصحية نظرا لإمكانياتها المحدودة.

جاءت هذه الدراسة، لتحليل الاثار الاقتصادية للإجراءات الاحترازية الاستثنائية لتطويق تفشي فيروس كوفيد19 على نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق لبعض سياسات الدعم والتحفيز المنتهجة في ظل الجائحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأولوية للإنعاش الاقتصادي لمرحلة ما بعد الجائحة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ جائحة كوفيد 19؛ الإجراءات الإحترازية؛ السياسات الداعمة؛ الإنعاش الاقتصادي.

Abstract: The impact of the outbreak of the "Covid 19" pandemic on human health, which necessitated the implementation of preventive measures in the world to limit the spread of the virus, which was reflected in the global economic recession.

Small and medium enterprises have also been affected by the repercussions of the health crisis due to their limited capabilities.

This study came to analyze the economic effects of the extraordinary precautionary measures to contain the outbreak of the Covid 19 virus on the activity of the small and medium enterprises sector, and to address some of the support and stimulus policies adopted in light of the pandemic to support small and medium enterprises as a priority for economic recovery in the post-pandemic phase, based on the descriptive and analytical approach.

Keywords: Small and Medium Enterprise; Covid 19 pandemic; precautionary measures; supportive policies; economic recovery .

Résumé : L'impact de la pandémie «Covid 19» sur la santé humaine, qui a nécessité la mise en œuvre de mesures préventives dans le monde pour limiter la propagation du virus, ce qui s'est traduit par la récession économique mondiale.

Les petites et moyennes entreprises ont également été touchées par les répercussions de la crise sanitaire en raison de leurs capacités limitées.

Cette étude est venue pour analyser les effets économiques des mesures de précaution exceptionnelles entourant l'épidémie du virus Covid 19 sur l'activité du secteur des petites et moyennes entreprises, et aborder certaines des politiques de soutien et de relance adoptées à la

* اسم المرسل: الباحثة بولحبال أسماء

lumière de la pandémie pour soutenir les petites et moyennes entreprises en priorité pour la reprise économique post-pandémique, sur la base de l'approche descriptive et analytique.

Mots-clés : Petites et moyens entreprises ; Pandémie COVID 19 ; Mesures préventives ; Politiques de soutiens; Reprise économique.

1 – تمهيد :

صنفت المنظمة العالمية للصحة تفشي فيروس" كوفيد 19" كجائحة، فهي أزمة صحية عابرة للقارات وأثرت على جل القطاعات، أدت لركود الإقتصاد العالمي، حيث امتدت تداعيات هذا الوباء العالمي وانعكست على حيوية التجارة العالمية، معدلات النمو الإقتصادي، خلق الإستثمارات، وعالم الشغل، الأمر الذي يؤثر سلبا على تحقيق التنمية المستدامة، كما يتوقع امتداد أثار هذه الأزمة الصحية لفترة ما بعد إنحسار الجائحة.

لم تسلم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم كسائر المؤسسات من تداعيات تفشي هذه الجائحة، التي اجتاحت العالم في فترة زمنية قصيرة، حيث أن المنظمات العالمية الداعمة لهذه المؤسسات الناشئة، أوصت بضرورة دعمها ومرافقتها طيلة مدة تفشي هذا الفيروس، لحماية صحة العمال، والحرص على ديمومة هذه المؤسسات حفاظا على مناصب العمل بها.

يعزى الاهتمام المتزايد، لاعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك حيوي للاقتصاد، لما تقدمه من سلع وخدمات لا توفرها المؤسسات الكبيرة الحجم، توفيرها لمناصب عمل ومساهمتها في دعم الناتج المحلي الخام بالإضافة لمساهمتها في تنويع المنتوجات الوطنية وزيادة الصادرات.

مما سبق يمكن طرح **الإشكالية** التالية: **ما هي تداعيات تفشي جائحة "كوفيد 19" على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**

ولمعالجة السؤال المحوري السابق، نجزأه للأ**سئلة الفرعية** التالية:

1- هل أثر تفشي "فيروس كوفيد 19" على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

2- ما هي السياسات المنتهجة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجاوز اثار الجائحة العالمية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة السابقة الذكر، نقترح الأجوبة المسبقة التالية:

1-امتدت اثار تفشي جائحة "كوفيد 19" للاقتصاد العالمي ككل، وبالتالي تأثر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونه جزء من الاقتصاد.

2-تسعى الدول والمنظمات العالمية لانتهاج سياسات واجراءات تحفيزية داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمرارية نشاطها.

أهمية الدراسة: يستمد موضوع المقال أهميته، لكونه موضوع حديث الساعة ومرتبط بالواقع المعاش، والذي من خلاله تطرقنا لأثار تفشي الأزمة الصحية لجائحة كوفيد 19 على نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر هي الأخرى محل الاهتمام الدائم للدول لاعتبارها محركا للاقتصاد ومفتاحا لحل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لهذا النوع من الدراسات، في سبيل الإحاطة بجل جوانب الموضوع وتحليل أهم الأفكار المرتبطة به.

قسمنا الدراسة للمحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: تداعيات جائحة كوفيد"19" على الاقتصاد العالمي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: السياسات التحفيزية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجاوز تداعيات جائحة "كوفيد 19".

2– مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها مفتاحا للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مهما كان مستوى النمو الاقتصادي للبلد، إلا أن أنه لا يوجد مفهوم متفق عليه لهذا النوع من المؤسسات، نتطرق فيما يلي لبعض من التعاريف.

1.2– بعض تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنوعت مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتباين المعايير المعتمدة لتصنيفها.

- تعريف البنك الدولي: يعرفها كالتالي:

– المؤسسة المصغرة: عدد عمالها لا يتجاوز10 عمال، ورأسمالها ومجموع ميزانيتها/أصولها لا يتجاوزان 100 ألف دولار.

– المؤسسة الصغيرة: عدد عمالها لا يتجاوز 50 عامل، ورأسمالها ومجموع ميزانيتها/أصولها لا يتجاوزان 3 مليون دولار.

– المؤسسة المتوسطة: عدد عمالها لا يتجاوز 300عامل، ورأسمالها ومجموع ميزانيتها/أصولها لا يتجاوزان 15 مليون دولار[1].

- تعريف منظمة العمل الدولية: تعتمد منظمة العمل الدولية على معيار حجم العمالة فقط، ونلخص تعريفها، كالتالي:

– المؤسسة الصغيرة: توظف أقل من 10 عمال.

– المؤسسة المتوسطة: توظف من 10 إلى 99 عامل.

– المؤسسة الكبيرة: أكثر من 100 عامل.

- تعريف الاتحاد الأوروبي: عرف المؤسسات الصغيرة في سنة 2006، كالتالي:

– المؤسسة المصغرة: عدد عمالها لا يتجاوز 10 عمال، ورأسمالها أقل من 2 مليون أورو ومجموع ميزانيتها لا يتجاوز 2 مليون أورو.

– المؤسسة الصغيرة: عدد عمالها لا يتجاوز 50 عامل، ورأسمالها أقل من 10 مليون أورو، ومجموع ميزانيتها لا يتجاوز 10 مليون أورو.

– المؤسسة المتوسطة: عدد عمالها لا يتجاوز 250 عامل، ورأسمالها لا يتجاوز 50 مليون أورو، ومجموع ميزانيتها لا يتجاوز 43 مليون أورو. مع مراعاة مبدأ الاستقلالية[2] .

- تعريف اليابان: حسب القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963، تعتمد اليابان في تقسيمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيارين كميين، هما معيار حجم اليد العاملة وحجم رأس المال [3].

ويتم التقسيم حسب القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة، حسب الجدول التالي:

---

[1] IFC, Le guide des services bancaires aux PME, consulté le 06/06/2020, p 10 sur : //cutt.ly/PsDIq0G

[2] Décret n° 2008-1354 du 18 décembre 2008 relatif aux critères permettant de déterminer la catégorie d'appartenance d'une entreprise pour les besoins de l'analyse statistique et économique, suite JO 124 du 20.5.2003, p. 36-41) sur https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex:32003H0361

[3] Yveline LECLER, Les petites et moyennes entreprises japonaises et la régulation de l'activité des grandes entreprises, p 42, consulté le 02/06/2020, sur: www.persee.fr/doc/rei_01543229_1981_num_17_1_2018-

الجدول (1): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قطاع النشاط/المعيار الكمي	حجم رأس المال/ين	عدد العمال/عامل
المؤسسات الصناعية والمنجمية	<100 مليون	300>
التجارة بالجملة	<30 مليون	100>
التجارة بالتجزئة والخدمات	<10 مليون	50>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

«Yveline LECLER, Les petites et moyennes entreprises Japonaise et la régulation d'activité des grandes entreprises », op-cit.

- تعريف الجزائر: عرف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديثا، حسب ماجاء به المرسوم 17/02 المؤرخ في 11 جانفي2017[4]، حيث تم رفع مستوى سقف رأسمال وسقف الحصيلة السنوية لهذه المؤسسات.

نلخص التحديث الحاصل في الجدول الموالي.

جدول (2): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر

	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	9-1	49-10	250-50
حجم رأس المال **قبل التحديث/دج**	<20 مليون	<200 مليون	<2مليار
حجم رأس المال **بعد التحديث/دج**	<40 مليون	<400 مليون	<4 مليار

[4] المرسوم المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رقم 17-02 الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية رقم 02 المؤرخة في 11 جانفي 2017.

الحصيلة السنوية **قبل التحديث/دج**	< 10 مليون	<100 مليون	< 500 مليون
الحصيلة السنوية **بعد التحديث/دج**	<20 مليون	< 200 مليون	<1 مليار

المصدر: من اعداد الباحثة، بالإعتماد على:

-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/18 الصادر في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77.

- المرسوم المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/11.

بالإضافة لمعيار الاستقلالية، حيث يجب ألا تمتلك المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بنسبة 25٪ أو أكثر، من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة.

من التعاريف السابقة، يمكن تقسيم معايير تصنيف المؤسسات، لمعايير كمية[5] وأخرى نوعية[6].

2.2- العوامل المحفزة لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تفضيل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[7] ، يرجع لمجموعة من العوامل، منها:

- العمل للحساب الشخصي: فالعمل للصالح الشخصي أو ضمن مؤسسة صغيرة يمنح العامل الإحساس بالانتماء، ما يقوي روح المبادرة والعطاء لديهم .

- صغر حجم رأس المال المستثمر: إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة لا يتطلب مصاريف بدائية كبيرة، مما يشجع قيام هذه المؤسسات في مختلف المناطق، عمرانية أو ريفية، زراعية أو صناعية.

- بساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث ينعكس على مرونة اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

- نشاط المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي: تنشط هذه المؤسسات في مجالات نشاط تتصف بالبساطة والدقة، خاصة عندما يطلب المستهلك سلعا بمواصفات خاصة حسب أذواقهم التي تختلف من فرد لآخر [8] .

- لا تتطلب عمالة متخصصة: فالعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على التجربة، المهارة، الخبرة، والمعرفة اليسيرة بأساسيات العمل، ما يجنبها الإنفاق على تكوين عمالها.

- انخفاض التكاليف الإنتاجية: فالنشاط في مناطق جغرافية محدودة يقلص تكاليف النقل والتخزين، ما ينعكس على انخفاض أسعار المنتجات وبالتالي زيادة استهلاكها.

- تحقيق علاقة تكاملية من خلال عمليات التعاقد من الباطن، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة بتقديم بعض العمليات المتخصصة التي تتطلب درجات عالية من الكفاءة لا يمكن للمؤسسات الكبرى تحقيقها لمحدودية الطلب عليها.

3- اثار جائحة كوفيد"19" على الاقتصاد العالمي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[5] أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 11.

[6] عبد الله خبابه، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر ، 2013، ص14.

[7] محمد ابرهيم عبد اللاوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطارها النظري والتطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص

[8] نهى براهيم خليل، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص ص 69-72.

نتطرق في هذا المحور من الدراسة، لتأثير تفشي فيروس "كوفيد 19" على الاقتصاد العالمي، بما فيه تأثيره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3–اثار جائحة "كوفيد19" على الاقتصاد العالمي

أوصت معظم المنظمات العالمية بتطبيق سياسة التباعد الإجتماعي وحظر التنقل حفاظا على النفس البشرية، إلا أن لهذه السياسة اثارا متعددة، يمكن تلخيصها في:

– **تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي:** عدلت أغلب المنظمات العالمية سقف توقعاتها لنمو الاقتصاد في العالم، بما يتماشى والمعطيات والظروف السائدة من تفشي الجائحة، وتوقف الحركة التجارية الدولية بعد اغلاق الحدود لحصر تفشي الوباء، خاصة بين الصين، الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار أنها أكثر الدول التي لها حركة تجارية نشيطة في العالم.

حيث أشارت تقارير المنظمة العالمية للتجارة لانخفاض معدل تجارة الخدمات منذ سنة 2019، من ٪4.7 للربع الأول من سنة 2019 إلى٪2.8 للربع الثالث من نفس السنة، كما توقعت مواصلة الانخفاض نتيجة تأثر قطاع الخدمات، خاصة السياحة والنقل الجوي بتداعيات تفشي الفيروس [9] . ما ساهم في خلق ركود عالمي أعمق من الركود الذي ساد خلال الأزمة العالمية لسنة 2008 [10].

شكل 1: معدلات النمو الاقتصادي العالمي المتوقع لسنة 2020 من طرف بعض المنظمات الدولية

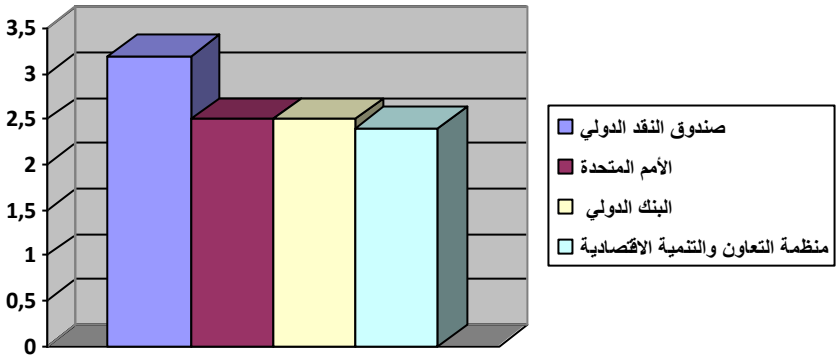

المصدر: د. أحمد الوليد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، 07، مرجع سابق الذكر.

يوضح الشكل أعلاه توقعات بعض المنظمات الدولية لمعدلات النمو المتوقعة لسنة 2020، وهذا بعد تفشي الجائحة، وما تجدر الإشارة إليه، هو تواصل انخفاض توقعات النمو مع استمرار مدة الجائحة.

أدى الإنكماش الإقتصادي الذي شهده العالم، لتضرر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا، نتيجة انخفاض الطلب المحلي والعالمي، ما أدى لتوقف شبه كلي لنشاطها نظرا لمواردها المحدودة وضعف نشاطها الإقتصادي، ما أعاق سلاسل الإنتاج، التحويل والتصنيع في العالم ككل.

– **صدمات العرض والطلب**: اضطراب قطاع الأعمال أدى لانخفاض مستويات الإنتاج، ما أدى إلى ظهور:

---

[9] طلحة الوليد أحمد، لصندوق النقد العربي، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، 2020 ص 06، يمكن التحميل من الموقع: //www.amf.org.ae/ar/content/CoVid-19-consq-arb-cntr

[10] الوليد طلحة أحمد، المرجع السابق، ص 10.

✓ **صدمات في العرض**: الإغلاق التام لمواقع نتيجة الحجر المنزلي وحظر التنقل والسفر بعد تفشي فيروس "كوفيد 19"، وارتفاع عدد الوفيات عبر دول العالم، في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا، إيطاليا، انعكس سلبيا على الطاقة الإنتاجية للمؤسسات ككل،

منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت أكثر تضررا من سياسة التباعد الاجتماعي[11]، لإعتمادها في نشاطها أساسا على كثافة اليد

العاملة، حيث أصبحت غير مستغلة بكل طاقتها الانتاجية، ما نجم عنه توقف النشاط وتعطل سلاسل الإمداد العالمي ما خلق أزمة عرض السلع والخدمات.

فالصين، والتي كانت أول دولة عرفت تفشي الفيروس، وتبنت إجراءات العزل والحجر الصحي، تعتبر أهم الموردين في العالم للسلع الوسيطة، في مجال الإلكترونيات، والآلات، السيارات، ونتيجة للعولمة والانفتاح الدولي انتقل الفيروس الوبائي لكل الدول المتعاملة معها، ما انعكس في ارتفاع التكاليف وبالتالي أسعار السلع، ما أثر بشكل متفاوت على مستويات الانتاجية في العالم وانخفاض مستويات النشاط الاقتصادي العالمي.

✓ **صدمات في الطلب**: ظهور فيروس كوفيد 19، أثر على كل الاقتصاديات المصنعة، المساهمة في نمو الاقتصاد العالمي، كالصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروربي حيث تبلغ مساهمتهم معا حوالي 55٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وما يفوق 60٪ من اجمالي التصنيع العالمي، وما يقارب 50٪ من الصادرات المصنعة حول العالم[12]. فأي صدمة تصيب هذه الدول المصنعة تؤثر على باقي دول العالم نتيجة ارتباط الدول بسلاسل العرض والطلب.

فصدمة الطلب، حدثت بعد توقف العمال عن ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية، وفقد مناصب عملهم، ودخولهم، نتيجة لعدم اليقين وتخوفا من انتقال العدوى، خاصة في القطاع السياحي والخدماتي، ما انعكس على انخفاض محسوس في مستويات الطلب[13]. ومن جهة أخرى، إحجام المؤسسات والمستهلكين عن الإنفاق والاستهلاك بسبب منع التنقل، نجم عنه انخفاض الطلب العام بمستويات قياسية، باستثناء الطلب على الأدوات والمستلزمات الطبية.

أثر كل هذا على مستوى نشاط قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما أدى لتفاقم مشاكل افلاسها وفقدان عمالها لمناصب عملهم[14].

– **ركود أسواق المال**: تواجه أسواق المال العالمية منذ تفاقم جائحة كوفيد19 أزمة، صنفت على أنها من أعمق الأزمات المالية منذ الأزمة العالمية لسنة 2008. فقد أثار تفشي الجائحة هلعا وسط المستثمرين نتيجة عدم اليقين وتفاقم الأزمة الصحية (حدتها وطول مدتها)، وتفاقم تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على كل دول العالم، ما جعل أسواق الأسهم والسندات تهوي، ونتيجة لارتباط الأسواق المالية مع أسواق الذهب والنفط، جعل هذه اللأخيرة أيضا تعرف خسائر معتبرة. الأمر الذي أثر على الاستقرار المالي العالمي ككل.

---

[11] Coronavirus (COVID19):SME Policy respons, consulté 10/7/2020, sur . www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/coronavirus-covid-19-sme-policy-responses-04440101/

[12] قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جوان 2020.

[13] Institution monetary international, limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies Consulté 15/06/2020, sur : www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies

[14] غيتا غوبيناث، تدوينة جزء من سلسلة خاصة عن الاستجابة لفيروس كورونا، الموقع:

//www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted

يعتمد قطاع التكنولوجيا وصناعة السيارات في الولايات المتحدة الأميركية بشكل رئيسي على الواردات الصينية، فانخفاض الواردات وتعطل حركة التجارة العالمية بسبب تفشي الجائحة، نتج عنه ضرر كبير على قطاع الموانئ الأمريكية، الأمر الذي أثر سلبيا على البورصات الأمريكية. ومنه، فتوقف الاقتصاد الصيني أثر مباشرة على انهيار البورصات في العالم نتيجة ارتباطها بما يسمى سلاسل الدومين (Fil dominos)

– **سوق العمل**: يعتبر قطاعي السياحة والنقل من أهم أسواق العمل المتأثرة من تفشي الوباء وتطبيق التدابير الاحترازية المرافقة، بالإضافة لعمال القطاع الحر، الذي أدى لتسريح العمال المؤقتين تخفيض ساعات العمل، ما نجم عنه انخفاض الدخول الفردية، وحول الأزمة الصحية لأزمة إجتماعية، تفاقمت بطول فترة تفشي جائحة" كوفيد 19"[15]، عكس عمال القطاع العام الذين يتوفر لهم بدائل للعمل، كالعمل عن بعد باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة[16]. مما يبرز هشاشة وتهميش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

وحسب إحصائيات الأمم المتحدة، سيفقد 1.7 مليون عامل وظائفهم، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة ل1.2 ٪حسب تقديراتها للمنطقة العربية[17].

– **ارتفاع معدل الفقر وتفاقم مشكلة الأمن الغذائي**: ارتفاع معدل البطالة نتيجة تفشي الجائحة وطول مدتها، سيزيد حتما من معدلات الفقر، وتداعيات الأزمة الصحية ستكون أكثر حدة على أفراد الطبقة المتوسطة، خاصة فئة الشباب والنساء الناشطين في القطاع غير الرسمي ضمن مؤسساتهم المصغرة، لعدم إستفادتهم من برامج الحماية الإجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة، لذا يتوقع معاناة 1.9 مليون فرد من نقص التغذية والمجاعة، نتيجة انعكاس استمرار هذه الجائحة على توفر الغذاء وسلاسل توريده في العالم[18].

وبالرغم من وفرة الحبوب عالميا، إلا أن بعض الدول المنتجة، مثل روسيا، قد تلجأ إلى وضع قيود على مبيعاتها الخارجية لإعطاء الأولوية للإمداد المحلي. فالحواجز أمام حرية تجارة الأغذية تعيق سلاسل إمدادات الغذاء العالمية وقد تؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الغذاء في الأسواق العالمية. وتأتي هذه القيود في الوقت الذي تسعى فيه كبرى الدول المستوردة للغذاء إلى تعزيز احتياطياتها من خلال زيادة المشتريات من الخارج. كذلك فإن إجراءات العزل العام بسبب فيروس كورونا سيعرقل المزارعين، ويمنع جني المحاصيل الزراعية وتسويقها، ما ينجم عنه تفشي المجاعة عالميا.

حيث نبهت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، من التداعيات الممكنة لانتشار هذا الفيروس على 53 بلدا في العالم، أي ما يقارب 113 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد وقد تؤدي هذه الجائحة إلى انتشار المجاعة في العالم .

2.3– تأثير جائحة كوفيد 19 على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[15] بندر حجار، كورونا والمنشآت المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة: لكي لا يتمكن الوباء من رئة الاقتصاد العالمي، مارس 2020، على الموقع: //cutt.ly/CsD5d7B

[16] Organisation internationale du travail, Observatoire de l'OIT: le COVID-19 et le monde du travail. Troisième édition, consulté le 15/06/2020 : www.ilo.org/ wcmsp5/groups /public/---dgreports/-dcomm/documents/briefingnote /wcms_743155.pdf

[17] الأمم المتحدة، فيروس كورونا– التكلفة الاقتصادية على الدول العربية، ص 02، تم الاطلاع 2020/06/20، من الموقع: www.unescwa www.unescwa.org/sites/org /files/ar-escwa-covid-19-economic-cost-arab-region.pd

[18] الأمم المتحدة، استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء "فيروس كورونا"، ص ص 04/03، الاطلاع يوم 2020/06/21، من الموقع: https://cutt.ly/XsFwlb7

أثرت الأزمة الصحية لفيروس كوفيد 19، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم، لمحدودية امكانياتها وعدم قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية. تأثرت هذه المؤسسات الصغيرة من انتشار الفيروس من خلال أربع مراحل متتابعة[19].

- **مرحلة الإغلاق:** تبني سياسة التباعد الجسدي وإغلاق أماكن العمل اجباريا للحد من تفشي الفيروس أو اللجوء لتقليص ساعات العمل، في الدول التي اعتمدت الاغلاق كإجراء احترازي، كان له أثر مباشر على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التي تنشط في مجالات السياحة والسفر، المطاعم، تجارة الجملة.
- **اضطراب سلاسل التوريد العالمي:** فرضت الجائحة اللجوء للتباعد الجسدي والحجر الصحي، والإغلاق التام للمصانع والمؤسسات في العالم، ما تسبب في نقص الإمداد بالمدخلات والمواد الأولية، وانعكس على اضطراب السلاسل الإنتاجية وتوقف عمليات الاستيراد والتصدير، خاصة بالنسبة للدول المصدرة الكبرى.

توقف الانتاج لعدم توفر مدخلات العمليات الانتاجية لسلاسل العرض أثر على مختلف الاقتصاديات. كما أن انتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثرت لنقص الطلب على منتجاتها. وحسب دراسة[20] قام بها مركز التجارة العالمي، اتضح أن المؤسسات الصغيرة النسوية أكثر تضررا بالأزمة الصحية مقارنة بالمؤسسات الصغيرة التي يسيرها رجال، ما يشير إلى أن المؤسسات التي تقودها النساء أكثر حساسية للأزمات أو لديها خيارات دعم أقل.

- **انكماش الطلب المحلي والعالمي:** أثر الحجر المنزلي على مستويات الطلب الكلي بالنسبة للدول الأكثر تأثرا بالوباء، لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بدافع الهلع من انتشار العدوى، ولانخفاض المدخرات خلال فترة تفشي الفيروس، وبالتي فالمؤسسات عملت على تخفيض انفاقها في المدى المتوسط لتعويض الخسارة التي لحقت بها في عز الأزمة الصحية، ما يؤدي لإفلاسها.
- **مرحلة الإنعاش:** رفع الحجر الصحي بالتدريج كخطوة لتخفيف الإجراءات الإحترازية، حيث عرفت النشاطات التجارية نوعا من الإنتعاش، بالموازاة مع تطور وتحسن الوضع الصحي في البلد، حيث انتعش الطلب على المنتجات واتجه المستهلكون لاقتناء ما تأجل شراؤه أثناء الحجر، والحرص على تكوين مخزون احتياطا للمستقبل.

إلا أنه تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأكثر تضررا من تفشي فيروس "كوفيد 19"[21].

4- السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة لتجاوز تداعيات جائحة كوفيد 19

اعتمدت أغلب الدول لسياسات لداعمة ومحفزة للاقتصادياتها، بما يحافظ على استمرارية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة ما بعد الجائحة.

1.4- الاجراءات المنتهجة من طرف بعض المنظمات العالمية

أخذت على عاتقها المنظمات والهيئات الدولية مسؤولية محاربة تداعيات تفشي الوباء، من خلال زيادة المنح الموجهة للدول المتضررة، توفير الموارد لمواجهة اثار الوباء، كتخفيف الضغط عليها من خلال تأجيل سداد ديون القروض، لتمنح للدول المقترضة امكانية حشد جهودها وسيولتها لمواجهة اثار الجائحة، منها:

---

[19]International Trade Centre, Covid 19 : The great lockdown and its impact on small business, www.intracen.org/ 2020, p 29, sur: uploadedFiles/intracenorg/Content/Publications/ITCSMECO2020.pdf

20 International Trade Centre, Covid 19 : The great lockdown and its impact on small business, op-cit, p32.

[21] OECD, Coronavirus (COVID 19) : Sme Policy response, 2020, consulté le 16/06/2020, sur: www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/coronavirus-covid-19-sme-policy-responses-04440101/

– البنك الدولي: من خلال مجموعته، أفصح عن تقديمه لمبلغ بقيمة 160 مليار دولار عبر دفعات موزعة، مخصصة للدعم الصحي لمواجهة مخلفات انتشار فيروس كوفيد 19، لصالح الدول النامية في أقطار العالم، وتعزيز الانعاش الاقتصادي[22].

– البنك الاسلامي للتنمية: أنشأ البنك الاسلامي حزمة استراتيجية للتأهب والاستجابة بقيمة 730 مليون دولار، للتخفيف من الاثار الصحية، الاجتماعية والاقتصادية لتفشي جائحة كوفيد 19، في البلدان الاسلامية. من خلال توفير تمويل يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، يهدف أساسا لتشجيع التجارة البينية للدول الإسلامية كما يشجع المصدرين العرب لتسويق منتجاتهم للعالم[23].

– منظمة العمل الدولية: أصدرت المنظمة مجموعة من معايير الوقاية وتدابير السلامة في أماكن العمل بتوفير الحماية الاجتماعية للعمال وأرباب العمل، من خلال تخفيض ساعات العمل، منح اجازات مدفوعة الأجر، الحث على العمل عن بعد... للحد من تفشي الفيروس وحفاظ على أرواح العمال، وديمومة مناصب العمل[24].

– منظمة التغذية والزراعة: تهدف المنظمة للتعريف بأصل الفيروس وكيفية انتشاره وتطويقه، وتوضيح أثر الفيروس على قطاع الزراعة لتوفير قاعدة بيانات، يساعد تحليلها على التخفيف من اثار الفيروس على النظم الغذائية والزراعية في العالم. بالإضافة لتوفير الأمن الغذائي خاصة للفئات الهشة والفقيرة عبر دول العالم[25].

2.4– دور البنوك المركزية والمؤسسات المالية

سعت الدول المتضررة من الأزمة الصحية لتوفير السيولة اللازمة لدعم اقتصادياتها والحفاظ على استقرارها المالي، بتوجيه دعمها الإئتماني وتخصيص تسهيلات معتبرة لفائدة مؤسساتها المتعسرة، منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محدودة الإمكانيات.

حفاظا على استقرار النظام المالي ودعم الاقتصاد العالمي، شكلت البنوك المركزية[26] في مختلف بلدان العالم أول خط للدفاع، فقد نفذت البنوك السياسة النقدية بمرونة، باتخاذ إجراءات متعلقة بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية حتى أنها تدنت لمستويات كبيرة منذ أزمة المالية لسنة 2008، التوسع في عمليات السوق المفتوحة، كما ساهمت البنوك في شراء الأصول الخطيرة كسندات الشركات.

تبني السياسات المتناسقة من جانب البنوك المركزية لتوفير السيولة لاقتصادياتها، يُتوقع أن يساعد على تخفيف توترات السيولة المحتملة، ولكن يجب الحذر من التوسع في الاقراض بدون ضمانات فذلك ينطوي على مخاطر مرتفعة وتكاليف تنعكس على وضعية الاقتصادية للدول.

3.4– الاجراءات الداعمة المنتهجة من طرف بعض الدول

تبني الحكومات لسياسات جوهرية لدفع اقتصادياتها لتجاوز مخلفات الأزمة الصحية العالمية وتداعيتها المتعددة الأبعاد، من حفاظ على صحة العمال العملاء والموردين واستمرارية مؤسساتها خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، لتفادي الأضرار المحتملة، كالإفلاس

---

[22] بيان صحفي للبنك الدولي، بتاريخ 2020/04/02، من الموقع: //cutt.ly/RsFlkGN

[23] بندر الحجار، مرجع سابق.

[23] منظمة العمل الدولية، معايير منظمة العمل وكوفيد 19، مارس 2020، قابل للتحميل من الموقع:
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/--- normes/documents/publication/wcms_741827.pdf

[25]منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، في 2020/07/15، من الموقع: www.fao.org/2019-ncov/ar

[26] صندوق النقد الدولي، بقلم باولو ميداس وإيليف تيور، الدعم المقدم من البنوك العامة للأسر والشركات، تم الإطلاع في 2020/06/15، على الموقع:
www.imf.org/~/media/Files/Publications/covid19-special-notes/special-series-on-covid-19-public-banks-support-to-households-and-firms.ashx

وفقدان الوظائف، وأهمها خسارة الأرواح البشرية. من أهم السياسات التي سطرتها الحكومات، كل حسب امكانياتها وتوجهاتها، نذكر ما يلي:

– تبني سياسات نقدية ومالية: حدوث الصدمات العميقة في القطاعات الاستراتيجية يضطر القائمين على وضع السياسات وصناع القرار لتبني خطط واجراءات مالية ونقدية لتقديم الدعم اللازم لإنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد من مخاطر طويلة الأمد، فالسعودية مثلا، أعلنت عن تقديم حزمة تحفيز بقيمة 13 مليار دولار لدعم الشركات وزيادة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[27] .

– زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة للحفاظ على مناصب العمل، كما أن التوسع في الانفاق يحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تحفيز العرض بطريقة غير مباشرة وزيادة معدلات التشغيل.

– إنشاء صناديق تمويلية: كصناديق التعويض عن البطالة وصناديق تمويل للاستجابة للظروف الطارئة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بالخصوص، تحسبا لمواجهة ظروف مماثلة مستقبلا.

– دفع رواتب القطاع الخاص: بعض الدول كالسعودية، البحرين، اتجهت لدعم القطاع الخاص، بتقديم مساعدات مالية لتمكين المؤسسات من دفع أجور عمالها لتفادي تسريحهم الأمر الذي يزيد من حجم الأزمة[28].

– اللجوء لنظام التحويلات الاجتماعية: وهي خطط تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمستهلكين المتضررين من انخفاض العرض/الطلب، كدعم المؤسسات الصغيرة لدفع رواتب عمالها، اللجوء لإجراءات التخفيف الضريبي، فايطاليا، مثلا لجأت لتمديد مواعيد تسديد الضرائب، كما وسعت نطاق تغطية صندوق تكملة الأجور ليقدم دعما لدخل العمالة المسرحة. أما كوريا فقدمت دعما على الأجور لصغار التجار، ومنحت إعانات رعاية منزلية.

– دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال إعفائها من دفع الرسوم والضرائب أو على الأقل تأجيل الدفع، دعمها لدفع أجور العمال، وتمديد أجال دفع قروضها البنكية، أو حتى اللجوء لمنحها قروضا بدون فائدة لتتمكن من دفع أجور عمالها لتفادي تسريحهم. بالاضافة لإعفائها من دفع فواتير المياه، الكهرباء، الغاز والإيجار كما هو الحال في فرنسا.

– تقديم تسهيلات مصرفية وجدولة القروض البنكية: يعود تقديم هكذا دعم لارتفاع تكاليف الإقراض في أوضاع صحية مماثلة، نظرا لضعف القدرة الإئتمانية للمقترضين الصغار، ما يدفع البنوك للإحجام عن الاقراض أو تقدمه بأسعار مرتفعة لتغطية مخاطر عدم تسديد القروض ما يعرضها لخسائر فادحة، ففي هذا الوضع يجب تدخل الحكومة لتغطية المخاطر وتقدم ضمانات اقراضية مؤقتا لتلبية احتياجات المؤسسات من السيولة لمواجهة الأزمة. فكوريا، مثلا، توسعت في اجراءات الاقراضية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة وقدمت ضمانات على قروضها، كما مددت مؤقتا أجال استحقاق هذه القروض.

5– دراسة ميدانية:

قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مجموعة عشوائية من المؤسسات الجزائرية المختلفة الحجم من صغيرة ومتوسطة، عينة ضمت حوالي 40 مؤسسة ناشطة على مستوى ولاية البليدة، تنوع نشاطها بين مؤسسات إنتاجية، تجارية وأخرى مختصة في تقديم خدمات.

تمت هذه الدراسة على أساس المقابلة المباشرة مع عينة عشوائية لمسيري هذا النوع من المؤسسات، بتركيز الأسئلة المطروحة حول موضوع تداعيات جائحة كوفيد 19 على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنوعت الأسئلة بين انعكاس تفشي الأزمة الصحية على المستوى العام لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التسيير اليومي، عدد العمال، مستوى رقم الأعمال المتوقع، وكذا الرؤية المستقبلية للمسيرين لمرحلة ما بعد الجائحة.

بعد دراسة الأجوبة المقدمة من طرف المسيرين وتحليلها، توصلنا الى أن:

---

[27] الأمم المتحدة، استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء، مرجع سابق، ص5.

[28] OIT, Le covid 19 et le monde du travail : Estimations actualisées et analyses,3 eme édition ,Avril 2020, consulté le 12/05/2020, sur : www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_743155.pdf

-الأزمة الصحية الحالية صعبت من مهمة تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تهدد استمرارية نشاطها وديمومتها، وتزيد من معدلات البطالة بطول مدتها.

- هناك اجماع شبه كلي عن تأثر سلبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية البليدة كما هو الحال بالنسبة لباقي المؤسسات، بانتشار الفيروس، باعتبار الولاية صنفت من بؤر تفشي الوباء في بداية الجائحة، حيث أجمع مسيري المؤسسات على حقيقة تعثر رقم الأعمال المحقق خلال سنة 2020، ونتيجة لمحدودية امكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برزت عدة مشاكل: تفاقم مشكل سيولة خزينة المؤسسة نتيجة كتلة الأجور التي تثقل كاهل المؤسسات بدون مايقابلها من انتاجية وعمل، بروز مشكل التموين بالمواد الأولية، وخاصة انخفاض الطلب العام نتيجة الإغلاق التام.

- كما لمسنا نوعا من التخوف لدى أغلب مسيري المؤسسات الخدماتية من توقف نشاطهم مقارنة بمسيري المؤسسات الإنتاجية والتجارية، نظرا لإجراءات الغلق الاجباري لأماكن العمل كإجراء وقائي لتطويق الجائحة التي امتدت لعدة أشهر، ما دفع المسيرين لإحالة عمالها لعطل سنوية، وبعد استنفاذها لجأت أغلب المؤسسات لتسريح جزء من عمالتها، للتخفيف من تكاليفها نظرا لطول مدة امتداد الأزمة الصحية.

- سجلنا نوعا من الامتعاض لدى المسيرين، لعدم اللجوء لتكوين العمال في استعمال التكنولوجيا وتقنيات العمل عن بعد، وعدم الاعتماد عليها في العمل اليومي سابقا. حيث أظهر المسيرين الذين يتوفرون على الحد الأدنى من العمل عن بعد، تمكنهم من تسيير مؤسساتهم وانجاز العمال أعمالهم بالاعتماد على شبكات الانترنت، وبالتالي امكانية التواصل المستمر مع عملائهم /زبائنهم والتعرف على احتياجاتهم لتوفيرها في ظل مرحلة الغلق، مما ساهم في حفاظهم على مستوى ولو محدود من عملائهم.

- أغلب مسيري عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، لا يمتلكون نظرة واضحة حول مستقبل مؤسساتهم ومنحى تطور نشاطهم، بسبب عدم اليقين حول امتداد الجائحة أو موعد نهايتها أو على الأقل فعالية اللقاحات المقترحة.

النتائج:

باعتبار الجائحة أزمة صحية عالمية، تسببت في ركود اقتصادي غير مسبوق، ذات تأثير مباشر على المستوى الاجتماعي والمهني للأفراد والمؤسسات، ورغم الامكانيات التي تسخرها الدولة الجزائرية لمساعدة تخطي حواجز وصعوبات المرحلة الصحية التي تعرفها البلاد، إلا أن مسيري عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، تأمل تطبيق مجموعة من الإجراءات في إطار محاربة انتشار الجائحة وإنقاذ مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، وقبل كل شيء حماية أرواح العمال وعائلاتهم:

* معالجة مشكل السيولة، من خلال تسهيل الحصول على تمويل حكومي أو تمويل بنكي مدعم، مع تدخل الدولة كضامن لقروضهم البنكية، باعتبار الازمة الصحية المعاشة كحالة قوة قاهرة.

* تقديم دعم مباشر للعمال، من خلال توفير مستلزمات الوقاية كالأقنعة والمحاليل المطهرة وغيرها بأثمان في المتناول، تعزيز الحماية الاجتماعية، وحتى تقديم منح شهرية للعمال المسرحين بسبب الجائحة، للتمكن من توفير مستلزمات الحد الأدنى للمعيشة.

* تمديد أجال دفع الالتزامات الضريبية ومستحقات الحماية الاجتماعية وأقساط القروض المستفاد منها.

* العمل على اعادة بعث النشاط الاقتصادي وتوفير التدفقات النقدية لدعم السيولة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحماية المؤسسات المحدودة الإمكانيات والحفاظ على مناصب العمل وسيرورة الاقتصاد.

* فتح باب حوار متواصل بين الدولة وأرباب المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمنظمات ذات الصلة، حول انعكاس الجائحة على هذه المؤسسات لإيجاد حلول انية وتفادي خسارة استثماراتهم وما ينعكس عليه من سلبيات اقتصاديا واجتماعيا، و العمل على التخطيط لمرحلة ما بعد الجائحة.

* العزم على تعميم استعمال تكنولوجيات وتقنيات العمل عن بعد مستقبلا، لمواجهة أزمات مشابهة واقتناص الفرص السوقية.

* عدم توفر رؤية مستقبلية واضحة لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول افاق مؤسساتهم، خاصة فيما تعلق الأمر بمواصلة نشاطهم بالوتيرة المرجوة.

6- الخلاصة:

تطرقنا لموضوع التداعيات الاقتصادية لتفشي الأزمة الصحية لجائحة كوفيد19، وتأثيره السلبي على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي صنفت على أنها الأكثر تضررا بسبب الإجراءات الاحترازية المفروضة، من سياسة الحجر المنزلي، حظر التنقل والتباعد الإجتماعي. تعمقنا في موضوع الورقة البحثية سمح لنا باستخلاص عدة نتائج، أهمها:

- تفشي فيروس كوفيد 19 أثر على معطيات الاقتصاد العالمي ككل، حيث ترجم في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، حدوث صدمات العرض والطلب، اضطراب أسواق المال والأعمال، مما نجم عنه ارتفاع مشكلة البطالة، الفقر وانعدام الأمن الغذائي في العديد من دول العالم ذات الامكانيات المحدودة.

- صراع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم محدودة الامكانيات للبقاء في ظل تواصل التأثير السلبي لأزمة تفشي فيروس كوفيد19، يحتم عليها ايجاد موارد مالية لتغطية تكاليفها ومختلف مصاريفها، من إيجار، أجور، تسديد الديون، دفع الضرائب، ما يدفعها للتخلص من جزء من عمالتها للتخفيف من عبء الأجور والتكاليف، مما حول الأزمة الصحية لأزمة إجتماعية، الأمر الذي ينبئ بتفاقم الأزمات طول فترة تفشي جائحة" كوفيد 19".

- أبرزت جائحة فيروس" كوفيد 19"، نقاط القصور في اقتصاديات الدول، وأظهرت مستوى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم لمواجهة الأزمات، مما يبرزها كأولوية لدعمها وتخصيص موارد كافية لها، لكونها أحد الحلول الناجعة لإنعاش اقتصاديات الدول، لاعتبارها العمود الفقري وصمام الأمان للاقتصاد.

- وعي الحكومات والمنظمات الدولية لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف امكانياتها لمواجهة أزمات مشابهة لما تمخض عن انتشار فيروس كوفيد 19، حيث خصصت امكانياتها ومجموعة من برامج التحفيز والدعم المالي التي تستهدف أساسا هذه المؤسسات، من حوافز جبائية تتنوع بين الاعفاء وتأجيل دفع المستحقات، مساعدات مالية لتفادي أثار إفلاس المؤسسات وارتفاع معدلات البطالة، برامج حماية الاجتماعية لضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة بهدف تنشيط الدورة الاقتصادية، في اطار امكانيات كل دولة، لإنقاذ ما يمكن من اقتصادياتها وسياساتها، وقبل كل ذلك أرواح العمال وعائلاتهم.

نظرا لتوسع انتشار الفيروس، وانعكاسه على العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود، النشاط الاقتصادي من أسواق مالية، وأسواق السلع والمواد الأولية، نوصي بما يلي:

- من المجد التنسيق وتوحيد الجهود الدولية، لدعم الدول المتضررة صحيا، لتجنب الكوارث الانسانية فضلا عن الاقتصادية، لتفادي المخاطر التي تهدد الاستقرار العالمي .

- تضمين مخططات الإنعاش الاقتصادي لمرحلة ما بعد انحسار فيروس كوفيد 19:

* دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميته، والاعتماد عليه لتعافي الاقتصاد العالمي من الاثار السلبية للأزمة الصحية.

* ضرورة محافظة البنوك والمؤسسات المالية على دورها في حماية استقرار الأسواق المالية العالمية والحفاظ على توفير القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار تطبيق السياسة المالية والنقدية المسطرة، مع الحذر في التوسع في منح الإئتمان وانعكاس ذلك على السياسة المالية العامة للبلد.

* العمل على تحقيق الاكتفاء الغذائي والإهتمام بالأمن الصحي وجعلها أولويات استراتيجيات التنمية للحكومات مستقبلا، بالاعتماد على هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحقيق الانعاش الاقتصادي، والعمل على تطويره لمواجهة الصدمات والأزمات التي قد تهدد الاستقرار العالمي مستقبلا، لتجنب الكوارث الانسانية فضلا عن الاقتصادية.

وخير دليل على الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع المؤسساتي ودوره في مكافحة تداعيات جائحة كورونا، سعي الدول لتضمينها مخططات الانعاش لفترة ما بعد الجائحة لمنح نفس جديد لاقتصادياتها.

6 –قائمة المراجع:

1. محمد ابرهيم عبد اللاوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطارها النظري والتطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017
2. نهى براهيم خليل، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
3. المرسوم المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رقم 17–02 الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية رقم 02 المؤرخة في 11 جانفي 2017.
4. Décret n° 2008-1354 du 18 décembre 2008 relatif aux critères permettant de déterminer la catégorie d'appartenance d'une entreprise pour les besoins de l'analyse statistique et économique, suite JO 124 du 20.5.2003, sur ://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex:32003H0361
5. Yveline LECLER, Les petites et moyennes entreprises japonaises et la régulation de l'activité des grandes entreprises, consulté le 02/06/2020, sur: www.persee.fr/doc/rei_01543229_1981_num _17_1_2018-
6. طلحة الوليد أحمد، لصندوق النقد العربي، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، 2020، يمكن التحميل من الموقع: www.amf.org.ae/ar/content/CoVid-19-consq-arb-cntr
7. غيتا غوبيناث، تدوينة جزء من سلسلة خاصة عن الاستجابة لفيروس كورونا، الموقع: www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted
8. بندر حجار، كورونا والمنشآت المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة: لكي لا يتمكن الوباء من رئة الاقتصاد العالمي، مارس 2020، على الموقع: //cutt.ly/CsD5d7B
9. الأمم المتحدة، فيروس كورونا– التكلفة الاقتصادية على الدول العربية، تم الاطلاع 2020/06/20، من الموقع:www.unescwa.org /files/ar-escwa-covid-19-economic-cost-arab –region .pdf
10. الأمم المتحدة، استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء "فيروس كورونا"، الاطلاع يوم 2020/06/21، من الموقع: //cutt.ly/XsFwlb7
11. منظمة العمل الدولية، معايير منظمة العمل وكوفيد 19، مارس 2020، قابل للتحميل من الموقع: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/--- normes/documents/publication/wcms_741827.pdf
12. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فيروس كورونا المستجد ، في 2020/07/15، من الموقع: www.fao.org/2019-ncov/ar
13. صندوق النقد الدولي، بقلم باولو ميداس وإيليف تيور، الدعم المقدم من البنوك العامة للأسر والشركات، تم الإطلاع في 2020/06/15، على الموقع: /~/media/Files/Publications/covid19-special-notes/special-series-on-covid-19-public-www.imf.org/ banks-support-to-households-and-firms.ashx
14. IFC, Le guide des services bancaires aux PME, consulté le 06/06/2020, p 10 sur : //cutt.ly/PsDIq0G
15. OECD, Coronavirus (COVID19):SME Policy respons, consulté 10/7/2020, sur : www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/coronavirus-covid-19-sme-policy-responses-04440101/
16. Institution monetary international, limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies Consulté 15/06/2020, sur : www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies
17. Organisation internationale du travail, Observatoire de l'OIT: le COVID-19 et le monde du travail. Troisième édition, consulté le 15/06/2020 : www.ilo.org/ wcmsp5/groups /public/---dgreports/-dcomm/documents/briefingnote /wcms_743155.pdf
18. International Trade Centre, Covid 19 : The great lockdown and its impact on small business, 2020, sur: www.intracen.org/ uploadedFiles/intracenorg/Content/Publications/ITCSMECO2020.pdf
19. OIT, Le covid 19 et le monde du travail : Estimations actualisées et analyses,3 eme édition , Avril 2020, consulté le 12/05/2020, sur : www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_743155.pdf

20. بيان صحفي للبنك الدولي، بتاريخ 2020/04/02، من الموقع: //cutt.ly/RsFlkGN
21.قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جوان 2020.

References :

1. Mohammad Ibrahim Abd al-Allawi, Small and Medium Enterprises in Their Theoretical and Practical Framework, Al-Hamid House for Publishing and Distribution, Jordan, 2017
2. Noha Ibrahim Khalil, Small Industries and their Role in Economic and Tourism Development, University Youth Foundation, Alexandria, 2009.
3. Decree on the development of small and medium enterprises in Algeria No. 02-17 issued in the Algerian Official Gazette No. 02 dated January 11, 2017.
4. Decree n ° 2008-1354 of 18 December 2008 relating to the criteria for determining the category of membership of a company for the purposes of statistical and economic analysis, following OJ 124 of 20.5.2003, on: // eur- lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex:32003H0361
5. Yveline LECLER, Japanese small and medium-sized enterprises and the regulation of the activity of large enterprises, consulted on 02/06/2020, at: www.persee.fr/doc/rei_01543229_1981_num _17_1_2018-
6.Talha Al-Walid Ahmed, to the Arab Monetary Fund, the economic repercussions of the Coronavirus on Arab countries, 2020, can be downloaded from the website: www.amf.org.ae/ar/content/CoVid-19-consq-arb-cntr
7. Gita Gopinath, Blog part of a special series on the response to the Coronavirus, website: www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus - with-large-targeted
8. Bandar Hajjar, Corona and the MSMEs: So that the epidemic cannot lung the global economy, March 2020, on the website: https://cutt.ly/CsD5d7B
9. The United Nations, Coronavirus - The Economic Cost to Arab Countries, accessed 06/20/2020, from the website: www.unescwa.org
/ files / en-escwa-covid-19-economic-cost-arab –region .pdf
10. The United Nations, an emergency regional response to alleviate the repercussions of the "Coronavirus" epidemic, accessed 06/21/2020, from the website: http://cutt.ly/XsFwlb7
11.International Labor Organization, Labor Organization Standards and Covid 19, March 2020, downloadable from the website:
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/--- normes / documents / publication / wcms_741827.pdf
12. Food and Agriculture Organization of the United Nations, Coronavirus, on 07/15/2020, from the website: www.fao.org/2019-ncov/ar
13. International Monetary Fund, by Paolo Midas and Elif Teore, Support from Public Banks for Families and Companies, accessed 06/15/2020, at: www.imf.org/ ~ / media / Files / Publications / covid19-special-notes / special-series-on-covid-19-public-banks-support-to-households-and-firms.ashx
14. IFC, The guide to banking services for SMEs, accessed 06/06/2020, p 10 at: //cutt.ly/PsDIq0G
15. OECD, Coronavirus (COVID19): SME Policy respons, accessed 10/7/2020, at: www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/coronavirus-covid-19-sme-policy-responses-04440101/
16. Institution monetary international, limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies Accessed 15/06/2020, at: www.imf.org/ar/News/Articles/2020/ 03/09 / blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies
17. International Labor Organization, ILO Observatory: COVID-19 and the world of work. Third edition, accessed 06/15/2020: www.ilo.org/ wcmsp5 / groups / public / --- dgreports / -dcomm / documents / briefingnote /wcms_743155.pdf
18. International Trade Center, Covid 19: The great lockdown and its impact on small business, 2020, at: www.intracen.org/ uploadedFiles / intracenorg / Content / Publications / ITCSMECO2020.pdf
19. ILO, Covid 19 and the world of work: Updated estimates and analyzes, 3rd edition, April 2020, accessed 12/05/2020, at: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports / --- dcomm / documents / briefingnote / wcms_743155.pdf
20.World Bank press release, on 04/02/2020, from the website: http://cutt.ly/RsFlkGN
21. United Nations Conference on Trade and Development Database, June 2020 .